المشاريع والاتفاقات السياسية التي تهدد بإلغاء حق العودة*

مقدمة

صدرت مشاريع ووقعت اتفاقيات كثيرة تتعلق بقضية اللاجئين الفلسطينيين منذ ستين عاما، يطالب بعضها بضرورة حل قضيتهم حلا عادلا وعودتهم إلى ديارهم، وبعضها الآخر يهدد بإلغاء هذا الحق وتصفية حقوقهم المشروعة بالعودة إلى ديارهم. وكان ما حدث في مؤتمر أنابوليس في الولايات المتحدة في نهاية شهر تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٧م، ودعوة إسرائيل إلى الاعتراف بها دولة يهودية آخر المخططات الهادفة إلى إلغاء حق العودة. ولم يكتب لأي من تلك المحاولات النجاح لأن مشكلة اللاجئين تبقى هي جوهر القضية الفلسطينية، على الرغم من حدوث تهميش وتجاهل لها، خاصة لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدةرقم ١٩٤، في السنوات الأخيرة.

يعالج هذا البحث أهم المشاريع والاتفاقات ومواقف بعض الأطراف من قضية حق العودة، والتغيير الذي حدث في تلك المواقف مما جعلها تنكر حق العودة وتطالب بإلغائه. وقد قُسّم البحث إلى أربعة مباحث:

أولا: المشاريع الإسرائيلية.

ثانيا: المشاريع الأمريكية/ الأوروبية.

ثالثا: المشاريع العربية/ الفلسطينية.

رابعا: المؤتمرات والاتفاقيات الدولية الثنائية الرسمية وغير الرسمية.

---

* **أ.د. أحمد سعيد نوفل**، أستاذ العلوم السياسية- جامعة اليرموك/ الأردن

أولا: المشاريع الإسرائيلية

أدركت الحركة الصهيونية منذ بداية الصراع العربي- الصهيوني استحالة تنفيذ فكرة الدولة اليهودية في فلسطين، إذا بقي اليهود أقلية فيها. ولهذا فقد أعدت خططاً لترحيل الفلسطينيين بعد توفير أراض لهم في الدولة المجاورة.

وتعتبر وثيقة يوسف فايتس، مدير شعبة الأراضي اليهودية (الكيرن كيميت ١٩٣٩- ١٩٤٤م) من أخطر الوثائق الصهيونية الداعية إلى طرد الفلسطينيين بالقوة من ديارهم وعدم عودتهم. واقترح فايتس خطة لمنع عودة اللاجئين الفلسطينيين، على أساس عدم وجود متسع من الأرض لليهود والفلسطينيين، ولهذا فعلى العرب أن يخرجوا منها، لكي يكون هناك متسع لليهود، «ولا توجد وسيلة أمامنا لحل المشكلة سوى ترحيل العرب من هنا، ونقلهم إلى البلدان المجاورة، وإذا تكلمنا عن النقل، فيجب نقلهم جميعا، ما عدا- ربما- بيت لحم والقدس والناصرة. أما ما تبقى فعن بكرة أبيهم، إذ لا يجوز إبقاء أية قرية أو قبيلة، بل يجب أن يرحلوا جميعهم إلى سورية والعراق أو حتى إلى شرق الأردن، كما يجب بذل الأموال السخية لأجل هذه الغاية، لأنه بواسطة هذا الترحيل فقط وبعده، ستستطيع البلاد استيعاب الملايين من إخواننا، وبه أيضا يوضع الحد لمعاناة الشعب اليهودي، وتحل مشاكله برمتها، أي إنه المخرج الوحيد أمامنا(١).

وقام فايتس بجولة في سوريا ولبنان في عام ١٩٤١م، من أجل استكشاف المناطق التي يريد توطين الفلسطينيين فيها.

وبعد صدور قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤ الداعي إلى عودة

اللاجئين الفلسطينيين وتعويضهم، ماطلت إسرائيل في تنفيذه، و لم توافق على إعادة أي فلسطيني حسب ما جاء في القرار الدولي، علما أنها الدولة الوحيدة في العالم التي قامت بناء على قرار دولي (قرار التقسيم رقم ١٨١) واشترط قبول عضويتها في الأمم المتحدة بتنفيذها للقرارين ١٨١ و١٩٤ المتعلقين بالتقسيم وبالسماح بعودة الفلسطينيين إلى ديارهم؛ إذ جاء في قرار الجمعية العامة رقم ٢٧٣ بتاريخ ١١/٥/١٩٤٩م أن الجمعية العامة «إذ تلاحظ تصريح دولة إسرائيل بأنها تقبل دون تحفظ الالتزامات الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، وتتعهد أن تحترمها منذ اليوم الذي تصبح فيه عضوا في الأمم المتحدة، وإذ تذكر قراريها الصادرين في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧م (قرار ١٨١)، وفي ١١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٨م (قرار ١٩٤)، وإذ تأخذ علما بالتصريحات وبالإيضاحات التي صدرت عن ممثل حكومة إسرائيل أمام اللجنة الخاصة، فيما يتعلق بتطبيق القرارات المذكورة. فإن الجمعية العامة:

١) تقرر أن إسرائيل دولة محبة للسلام، راضية بالالتزامات الواردة في الميثاق، قادرة على تنفيذ هذه الالتزامات، وراغبة في ذلك.

٢) تقرر أن تقبل إسرائيل عضوا في الأمم المتحدة(٢).

إلا أن إسرائيل رفضت وما زالت ترفض تنفيذ القرار الدولي. وبدلا من موافقتها على عودة اللاجئين، فقد قامت بإبعاد مزيد منهم ومصادرة ممتلكاتهم لأسباب أمنية. ويعود سبب الرفض الإسرائيلي إلى اعتقادها أن اعترافها بـــ «حق العودة» للاجئين الفلسطينيين يعني إقرارها بمسؤوليتها عن القضية منذ البداية، مما يتوجب عليها تحمل نتائجها.

وبسبب هذا الرفض فقد طالبت لجنة التوفيق الدولية التابعة للأمم المتحدة- في اجتماعاتها في لوزان عام ١٩٤٩م، وباريس عام ١٩٥١م- إسرائيل بضرورة الموافقة على إعادة توطين عدد محدد من اللاجئين الفلسطينيين ودمجهم في الاقتصاد الإسرائيلي، وأن تقبل بدفع أموال تعويضا عن الممتلكات التي تركوها، إلا أن الرفض الإسرائيلي استمر.

بل إن بن غوريون ربط بين رفض إسرائيل عودة اللاجئين وبين تحقيق السلام مع العرب، وقال مخاطبا مجلس الوزراء الإسرائيلي في ١٩٤٩/٥/٢٩م: «إنه قد يكون من المفيد عدم تحقيق السلام مع العرب لأنه إذا تحقق السلام فإن على إسرائيل أن تسلمهم «أراض هي الآن تحت سيطرتنا وهم لم يستطيعوا أن يحتفظوا بها بالسلاح، ونحن لا يصح أن نتركها لهم بحبر على ورق، كما أنه إذا كنا قد توصلنا إلى حل مع العرب لكان علينا أن نقبل عودة بعض اللاجئين، لأن القرارات الخاصة بعودتهم ما زالت حية في ذاكرة الدول، وقد يعرضون أن نقبل منهم أعدادا نختار ماذا نفعل بها، وبالعكس نحن يهمنا الآن أن يهاجر عدد أكبر من الفلسطينيين خارج البلد حتى يفسحوا المجال لوافدين يهود وصلوا إلى هنا أو في طريقهم إلى الوصول(٣).

- مشروع موسى شاريت

قدمه موسى شاريت وزير خارجية إسرائيل، خلال زيارته للولايات المتحدة في ١٩٥٦/١٢/٦م، ودعا فيه إلى حل قضية اللاجئين بالتعاون مع الدول العربية المجاورة، وأعلن موافقة حكومته على المشاركة في حل قضية اللاجئين، عن طريق جمع الأموال لصندوق التعويضات للاجئين الفلسطينيين دون الاعتراف بحقهم بالعودة.

وجاء في المقترحات التي قدمها ما يلي:

١. موافقة إسرائيل على إجراء تعديلات متبادلة في خطوط الهدنة بهدف تحسين الأوضاع الأمنية والمواصلات، ولكنها ترفض التفاوض على أساس خط التقسيم لعام ١٩٤٧م.

٢. استعداد إسرائيل للنظر في موضوع منح الدول العربية حقوق الترانزيت التي تسهل حركة التجارة بين مصر والأردن ولبنان، مقابل أن تحصل إسرائيل على حقوق مماثلة ومشابهة كحقوق النقل البري والجوي.

٣. استعداد إسرائيل أن تمنح الأردن تسهيلات حرة في ميناء حيفا وحقوق الترانزيت الضرورية من أجل الوصول إليه عن طريق البر.

٤. استعداد إسرائيل لجمع الأموال اللازمة من أجل التعويض على اللاجئين الفلسطينيين وقبولها للقرض الذي عرضته الولايات المتحدة للمساهمة في إعادة إسكانهم وتوطينهم.

٥. قبول إسرائيل بمشروع تطوير نهر الأردن الذي اقترحه جونستون بحيث تشترك مع الدول العربية في الاستفادة من مياه نهري الأردن واليرموك.

وقدمت إسرائيل مواقف ومشاريع عديدة لإلغاء حق العودة، كالمبادرة التي قدمها ليفي أشكول رئيس وزراء إسرائيل في عام ١٩٦٥م، وأعلن فيها استعداد الحكومة الإسرائيلية المساهمة المالية في عملية توطين اللاجئين الفلسطينيين في الدول العربية، من دون السماح لهم بالعودة إلى فلسطين.

وقدم شلومو غازيت- الذي شغل وظيفة منسق في الأراضي المحتلة ورئيس الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية- أيضا دراسة مفصلة صادرة

عن مركز جافا للدراسات الاستراتيجية في جامعة تل أبيب في عام ١٩٩٤م بعنوان (قضية اللاجئين)، وقال: إنه باستثناء فترة قصيرة في عام ١٩٤٩م، فإن المسؤولين الإسرائيليين لم يوافقوا على حق العودة للفلسطينيين إلى إسرائيل. وإن الموقف الإسرائيلي كان «واضح جدا، يجب ألا يسمح بحق العودة للفلسطينيين على الإطلاق، وفي أي ظرف كان»؛ لأن عودة الفلسطينيين بأعداد كبيرة سوف يهدد «الطبيعة اليهودية» لإسرائيل.

ويرى غازيت أن حل قضية اللاجئين لا يعتمد السماح لهم بالعودة، بل يأتي عن طريق توطينهم في الدول العربية وتعويضهم عن أملاكهم التي فقدوها.

وفي إطار مفاوضات الوضع النهائي، يضع غازيت عدة مطالب على إسرائيل أن تطلبها من الجانب الفلسطيني وهي:

- أن يصدروا بيانا يتخلون فيه عن العودة.
- إنهاء عمليات وكالة الغوث- أونروا- في قطاع غزة والضفة الغربية.
- إلغاء الوضع الخاص للاجئين.
- استيعاب اللاجئين في الضفة الغربية وغزة وتأهيلهم.
- تسن السلطة الفلسطينية قانون عودة فلسطيني يسمح بموجبه لأي فلسطيني العودة إلى الكيان الفلسطيني والحصول على الجنسية الفلسطينية.
- وبالمقابل على إسرائيل أن تصدر إقرارا خلقيا تعترف بموجبه بعذاب الفلسطينيين طيلة السنوات الماضية.

ودعا بلاده إلى المشاركة في تمويل صندوق التعويضات(٤).

وتناول شمعون بيريز، في كتابه «الشرق الأوسط الجديد» تصوره لحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، ويرى أنه في حال تطبيق «حق العودة» للفلسطينيين فإن ذلك سوف يزيل الطابع اليهودي لإسرائيل وتصبح ذات أقلية يهودية. ولهذا فهو يقترح حلا على مرحلتين:

الأولى: مرحلة المفاوضات الانتقالية: يتم فيها تحسين ظروف اللاجئين في المخيمات بإقامة مدن وأحياء سكنية محل المخيمات، وعمل بنك معلومات للأغراض الإحصائية للاجئين.

الثانية: مرحلة التسوية الدائمة: تقوم الدول العربية بتوطين اللاجئين الفلسطينيين فيها. وبما أن معظم اللاجئين يعيشون في الأردن، فقد اقترح بيريز إقامة كونفدرالية أردنية- فلسطينية، لكي يصبح اللاجئون في الدولة الجديدة مواطنين. وطالب بأن تترك حرية الاختيار للاجئين في لبنان أن يختاروا بين العيش في الدولة الكونفدرالية الأردنية- الفلسطينية أو البقاء في لبنان( ).

تبقى إسرائيل الطرف الرئيس الذي له مصلحة في إنكار حق العودة للفلسطينيين، ولكنها لن تستطيع أن تحقق الاستقرار وحماية أمنها من دون حل قضية اللاجئين الفلسطينيين، ولهذا فإن جميع الأحزاب السياسية الإسرائيلية متفقة في ما بينها على رفض عودة اللاجئين، وتسعى للضغط على الجانب الفلسطيني والعربي لتغيير مواقفها من حق العودة.

ثانيا: المشاريع الأمريكية/ الأوروبية

تنصلت الولايات المتحدة من موافقتها على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤، وسعت إلى إلغاء حق العودة للاجئين الفلسطينيين وتوطينهم في

الدول العربية. ونقل عن ممثل شخصي للرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت قوله: «إن المنظمة الصهيونية في فلسطين (أي الوكالة اليهودية) قد التزمت ببرنامج واسع، الغاية منه إنشاء دولة يهودية ذات سيادة، تضم فلسطين وربما شرق الأردن، مع احتمال نقل السكان العرب من فلسطين إلى العراق...». واقترح الرئيس الأمريكي مشروعا في عام ١٩٣٦م، بنقل الفلسطينيين إلى خارج فلسطين، متمنيا عدم عودة أي فلسطيني إلى فلسطين، ووضع أسلاك شائكة حتى لا يتمكنوا من العودة(٥).

وقدم دالاس وزير الخارجية الأمريكية في عهد الرئيس ايزنهاور، مشروعا لتوطين اللاجئين الفلسطينيين في الدول العربية عن طريق استصلاح الأراضي في المناطق التي يتواجدون فيها. وإلى حل قضية اللاجئين عن طريق عودة عدد محدود منهم، وأن تدفع إسرائيل تعويضات للاجئين من صندوق تمويلي تشارك فيه الولايات المتحدة. وجاء في المشروع الأمريكي» تقدم إسرائيل تعويضات للاجئين، إلا أن إسرائيل قد تكون عاجزة عن تقديم التعويضات الكافية دون مساعدة من الخارج، فإذا كانت الحالة هكذا، فقد يصار إلى إعطاء قرض مالي لإسرائيل لتمكينها من دفع التعويضات وتشارك فيه الولايات المتحدة بصورة أساسية»(٦).

– مشروع جونسون

يعتبر مشروع من أهم المقترحات الأمريكية التي دعت إلى حل قضية اللاجئين. وكانت الحكومة الأمريكية في عهد الرئيس جون كنيدي قد طلبت من الدكتور جوزيف جونسون، رئيس مؤسسة كارنجي للسلام

العالمي، بعمل دراسة من أجل حل قضية اللاجئين الفلسطينيين. وقدم جونسون مشروعه في ١٩٦٢/١٠/٢م، واقترح ما يلي:

١. يخير كل رب أسرة من اللاجئين بين العودة إلى فلسطين أو التعويض.

٢. ينبغي أن يكون كل لاجئ على علم بالأمور التالية:

أ- بطبيعة الفرص المتاحة له للاندماج في حياة المجتمع الإسرائيلي إذا ما قرر العودة.

ب- كمية أو قيمة التعويضات التي سيحصل عليها في حالة اختياره البقاء حيث هو.

٣. تحسب قيمة التعويضات على أساس قيمة الممتلكات كما كانت في عام ١٩٤٧ــ١٩٤٨م، مضافا إليها الفوائد المستحقة.

٤. تساهم إسرائيل والولايات المتحدة ودول أخرى في توفير الأموال اللازمة لدفع التعويضات.

٥. من حق إسرائيل أجراء كشف أمني على كل لاجئ يختار العودة إلى أرضه.

٦. يستفيد اللاجئون الذين لم يكن لهم ممتلكات في فلسطين من تعويض مالي مقطوع لمساعدتهم على الاندماج في المجتمعات التي يختارون التوطين فيها.

٧. من حق أي دولة الانسحاب من هذا المشروع إذا وجدت فيه تهديدا لمصالحها الحيوية.

٨. يطبق المشروع بصورة تدريجية، كما أن التخلي عنه في منتصف الطريق لن يترك اللاجئين في وضع أسوأ مما كانوا عليه قبل تنفيذه.

ومع أن المشروع الأمريكي لم يعترف بحق العودة، إلا أن إسرائيل رفضت المقترح الأمريكي. والجدير بالذكر أن الولايات المتحدة لم تغير موقفها المؤيد لقرار ١٩٤ منذ صدوره حتى انعقاد مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١م، إذ بدأت بعد ذلك، ونتيجة للضغوطات الإسرائيلية بالتوجه نحو دعم وجهة النظر الإسرائيلية الداعية إلى توطين اللاجئين في الدول العربية، وتعويضهم عن ممتلكاتهم.

واعترف الرئيس الأمريكي الأسبق ريغن- بعد عدوان إسرائيل على لبنان في ١٩٨٢م، وخروج المقاومة الفلسطينية- بأهمية قضية اللاجئين، وأن حرب لبنان أثبتت أن القضية الفلسطينية أكثر من قضية لاجئين، إلا أنه لم يدع إلى حل قضيتهم.

ومن جهة أخرى فإن تقرير بريستول الذي أصدرته المجموعة الأوروبية في تموز/ يوليو ١٩٩٤م، ظهر تغييرا واضحا في اهتمامات الدول الأوروبية من قضية اللاجئين، ولم يعد الاتحاد الأوروبي يركز على ضرورة تنفيذ حق العودة وقرارات الأمم المتحدة كما كان يفعل من قبل. خاصة بعد ما اتفقت منظمة التحرير مع إسرائيل على تأجيل البحث في قضية اللاجئين إلى المرحلة النهائية من المفاوضات، حسب ما جاء في اتفاقية أوسلو(٧).

ثالثا: المشاريع العربية- الفلسطينية

- مشروع بورقيبة

قدمه الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة في ١٩٦٥/٤/٢١م، واستند فيه على قرار التقسيم، وركز على النقاط التالية:

١. أن تعيد إسرائيل إلى الدول العربية ثلث المساحة التي احتلتها منذ إنشائها لتقوم عليها دولة عربية فلسطينية.

٢. يعود اللاجئون الفلسطينيون إلى دولتهم الجديدة.

٣. تتم المصالحة بين العرب وإسرائيل لتنتهي حالة الحرب بينهما.

ويلاحظ بأنه المشروع العربي الوحيد آنذاك، ومع ذلك فقد تناول قضية اللاجئين الفلسطينيين من خلال الدعوة إلى حل شامل للصراع العربي- الإسرائيلي، ومن دون أن يتطرق إلى قضية حق عودة اللاجئين إلى ديارهم، حسب القارات الدولية. بل دعا في مشروعه إلى عودتهم للدولة الفلسطينية التي طالب بإنشائها.

وبعد حرب تشرين أول/ أكتوبر ١٩٧٣م، بدأت منطقة الشرق الأوسط تسير نحو التسوية أكثر من قبل، ونضجت فكرة المفاوضات عند الدول العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل. واتجهت الأطراف المتصارعة إلى الإعلان عن تحولات جذرية في مواقفها نحو السلام، وبشكل خاص منذ بداية التسعينيات. وبدأ الحديث عن مفاوضات مباشرة لأول مرة بين الدول العربية وإسرائيل، وعن احتمال تحقيق تسوية للصراع العربي- الإسرائيلي. ولم يكن من نصيب قضية اللاجئين الكثير، إذ تراجعت في سلم أولويات القضايا المتنازع عليها، وإن استمرت كمطلب عربي وفلسطيني.

ولم تتطرق اتفاقيات كامب ديفيد لعام ١٩٧٨م، بين مصر وإسرائيل، إلى موضوع اللاجئين الفلسطينيين، بل تحدثت عن النازحين فقط. إذ دعت الوثيقة الأولى، إلى تشكيل لجنة خلال الفترة الانتقالية من ممثلين عن مصر

وإسرائيل والأردن وسلطة الحكم الذاتي، من أجل الاتفاق على وسائل السماح بإدخال الذين شردوا من الضفة وغزة سنة ١٩٦٧م، مع اتخاذ الإجراءات الضرورية لمنع الاضطراب أو الإخلال بالأمن. وأن تقوم مصر وإسرائيل مع بعض الأطراف الأخرى المعنية بإجراءات يتفق عليها للتنفيذ العادل والعاجل والدائم لحل مشكلة اللاجئين.

وأحدثت مبادرة منظمة التحرير الفلسطينية- بالإعلان عن دولة فلسطين في الضفة الغربية وقطاع غزة في الجزائر عام ١٩٨٨م- تغييرا كبيرا في الصراع العربي الإسرائيلي، إذ وافقت المنظمة، ولأول مرة، على الاعتراف بإسرائيل بشكل صريح وعلني دون ربط ذلك بحل قضية اللاجئين. وعرض الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في جنيف في ١٩٨٨/١٢/١٣م مبادرة سلام فلسطينية من ثلاث نقاط:

١. اجتماع اللجنة التمهيدية للمؤتمر الدولي استنادا إلى مبادرة غورباتشوف- ميتران.
٢. وضع الأراضي المحتلة تحت وصاية الأمم المتحدة لفترة مؤقتة.
٣. حل شامل بين إسرائيل وفلسطين والبلدان العربية على أساس قراري مجلس الأمن الدولي ٢٤٢ و ٣٣٨.

وفي اليوم التالي أعلن عرفات- بناءً على طلب من الولايات المتحدة- أن منظمة التحرير «تخلت عن الإرهاب، وأنها تعترف بحق إسرائيل في الوجود».

ويلاحظ بأن موقف منظمة التحرير قد اهتم بقضية الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي المحتلة أكثر من اهتمامه بقضية اللاجئين، إذ لم يتطرق المشروع

الفلسطيني إلى قضية اللاجئين. ولكن سرعان ما عادت منظمة التحرير إلى إثارة قضية اللاجئين في المشروع الفلسطيني الجديد الذي صدر عن المجلس الوطني الفلسطيني في دوره انعقاده العشرين في الجزائر في ١٩٩١/٩/٢٨م، بموافقة ٢٥٦ صوتا ومعارضة ٦٨ وامتناع ١٢، الذي مهد الطريق أمام مشاركتها في مؤتمر مدريد بعد شهر من موافقة المجلس.

رابعا: المؤتمرات والاتفاقيات الدولية الثنائية

– المقترحات الرسمية

• مؤتمر مدريد

اعتبر تشكيل لجنة خاصة للاجئين بعد مؤتمر مدريد، تطورا مهما من أجل إيجاد حل لقضية اللاجئين، على أساس أن مؤتمر مدريد لم يتطرق لتلك القضية. إلا أن قرار مجلس الأمن الدولي ٢٤٢، كان هو المرجعية الأساسية للمؤتمر. وعقدت لجنة اللاجئين عدة اجتماعات (في موسكو، كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢م، وأوتاوا، أيار/ مايو وتشرين ثاني/ نوفمبر ١٩٩٢م، وأوسلو، أيار/ مايو ١٩٩٣م، وتونس، تشرين أول/ أكتوبر ١٩٩٣م، والقاهرة، أيار/ مايو ١٩٩٤م، وإيطاليا، كانون أول/ ديسمبر ١٩٩٤م، وجنيف– سويسرا، كانون أول/ ديسمبر ١٩٩٥م) وعقد الاجتماع الأخير في أوتاوا– كندا في كانون أول/ ديسمبر ١٩٩٩م. ونوقشت في تلك الاجتماعات ستة مواضيع رئيسية، تمخضت عن تشكيل ست لجان، وهي: لجنة شمل العائلات، مسؤولة عنها فرنسا. وقواعد تنمية المعلومات

عن اللاجئين ــ النرويج، وتنمية الموارد البشرية وإيجاد فرص عمل ــ الولايات المتحدة، والصحة العامة ــ إيطاليا، رخاء ورفاهية الأطفال ــ السويد، والبنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية ــ الاتحاد الأوروبي. إلى جانب التركيز على أن يضمن البيان الختامي لاجتماعات اللجنة على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤، وعلى أن لا تؤثر الاجتماعات على مباحثات الوضع النهائي للاجئين(٨).

ولم تتحقق نتائج ملموسة في هذه المواضيع سوى بموضوع لمّ شمل العائلات، إذ وافقت إسرائيل على البحث في لمّ شمل ألفي عائلة بدلا من ألف (أو ستة آلاف شخص). وسبب رفضها زيادة العدد أكثر من ذلك هو اعتقادها بأن لم شمل العائلة هو عبارة عن «حق العودة» بشكل غير مباشر، وهو ما ترفضه. ولكنها أصرت في الاجتماعات أن تبحث في قضايا لم شمل عائلات النازحين من الضفة الغربية وقطاع غزة، وليس من إسرائيل.

ويلاحظ بأن اجتماعات لجنة مجموعة العمل الخاصة باللاجئين، قد تحولت من الاهتمام في البحث في إيجاد حل لقضية اللاجئين حسب القرارات الدولية (حق العودة – قرار ١٩٤)، كما كانت عليه في البداية عند تشكيلها، إلى البحث في تقديم مساعدات للاجئين في أماكن تواجدهم والتخفيف عنهم. أي من النظر إلى قضية اللاجئين من منظور سياسي إلى منظور إنساني، وهذا يدل على أن لجنة اللاجئين التابعة للمفاوضات المتعددة الأطراف، قد فقدت أهميتها. كما أن الدول الأوروبية قد بدأت تميل إلى دعم قضية اللاجئين من الجوانب الإنسانية بدلا من الجوانب السياسية. مما

أدى إلى تهميش قضية حق العودة والاهتمام بقضية الدعم المالي والصحي والاجتماعي للاجئين. علما من أن الجانب الفلسطيني والعربي كانا يريدان أن يكون الدعم الإنساني موازيا لاستمرار المطالبة بحق العودة وليس بديلا عنه. وأن يكون تحسين ظروف اللاجئين لا يقلل من المحافظة على وضعهم القانوني (حق العودة والتعويض).

• اتفاق أوسلو

ترك اتفاق أوسلو الموقع بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل في ١٩٩٣/٩/١٣م، قضية اللاجئين الفلسطينيين إلى المرحلة النهائية من المفاوضات، إذ نصت المادة الخامسة ــ الفقرة الثالثة على ما يلي: «من المفهوم أن هذه المفاوضات سوف تغطي القضايا المتبقية بما فيها القدس واللاجئون والمستوطنات والترتيبات الأمنية والحدود والعلاقات والتعاون مع الجيران ومسائل أخرى ذات اهتمام مشترك»(٩).

ولم يرد ذكر اللاجئين إلا مرة واحدة في الاتفاق المكون من سبع عشرة مادة وخمسة ملاحق. ويعتبر ذلك تنازلا مهما من قبل الجانب الفلسطيني عن قضية اللاجئين، عرض هذه القضية، إلى فقدانها الزخم والأهمية التي كانت تتمتع بها من قبل. وهو ما فسره البعض بأن ترك قضية اللاجئين إلى المرحلة النهائية من دون أن يكون هناك سند قانوني كقرار ١٩٤ ترتكز عليه المفاوضات النهائية، يعني احتمال حل قضية اللاجئين ضمن معايير وخطط جديدة من الممكن أن تفرضها إسرائيل على المفاوض الفلسطيني في المفاوضات النهائية، لن تكون في مصلحة اللاجئ الفلسطيني ولا حقه في العودة(١٠).

كما أن اتفاق جدول أعمال المفاوضات على المسار الأردني ـــ الإسرائيلي الذي وقع في واشنطن في ١٩٩٣/٩/١٤م، دعا إلى «تحقيق السلام العادل والدائم والشامل بين الدول العربية والفلسطينيين وإسرائيل». واشتمل اتفاق المبادئ الأردني ـــ الإسرائيلي، على تسعة بنود، تناول البند الرابع قضية اللاجئين والمهجرين، ونص على ما يلي: «اللاجئون والمهجرون: الوصول إلى حل عادل متفق عليه للجوانب الثنائية لمشكلة اللاجئين والمهجرين وفقا للقانون الدولي». كما جاء في المادة الثامنة في المعاهدة الأردنية-الإسرائيلية على أن مشكلة اللاجئين الفلسطينيين هي مشكلة إنسانية «وأن الطرفين سيسعيان إلى التخفيف من حدة المشاكل الناجمة عنا على الصعيد الثنائي، وإلى تسويتها في المحافل والمنابر المناسبة وضمن إطار اللجنة الرباعية المشتركة مع مصر والفلسطينيين، والمجموعة متعددة الأطراف الخاصة باللاجئين». كما دعت الفقرة (٨/٣/ب) من الاتفاق إلى توطين اللاجئين الفلسطينيين، «من خلال تطبيق برامج الأمم المتحدة المتفق عليها والبرامج الاقتصادية الدولية الأخرى المتعلقة باللاجئين والنازحين بما في ذلك المساعدة في مضمار توطينهم»( ).

و لم تغير الاتفاقيات العربية والفلسطينية مع إسرائيل في الموقف الإسرائيلي من قضية اللاجئين، بل زاد في تصلب موقفها الرافض. وفي بيان حكومة نتنياهو في الكنيست في ١٩٩٦/٦/١٧م، أعلنت حكومة الليكود أنها «ستعارض حق العودة للسكان العرب إلى أي جزء من أرض إسرائيل يقع غربي نهر الأردن»(١١). وهذا يعني رفض عودة اللاجئين والنازحين أيضا. كما أن باراك، رئيس الحكومة الإسرائيلية، أكد عشية مشاركته في

مفاوضات كامب ديفيد الثانية مع السلطة الوطنية الفلسطينية في شهر تموز/ يوليو ٢٠٠٠م، على رفضه عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى إسرائيل.

وعلى الرغم من الموقف المعلن للسلطة الوطنية الفلسطينية من قضية اللاجئين المطالب بحق العودة للاجئين حسب قرار ١٩٤، إلا أنها كما يبدو، عدلت موقفها، وطرحت خلال المفاوضات مع الإسرائيليين، ثلاث قضايا إجرائية: الاعتراف بالمسؤولية التاريخية والأخلاقية لإسرائيل عن قضية اللاجئين، وهو ما لم تنص علية قرارات الأمم المتحدة. والاعتراف المبدئي بحق العودة للاجئين وإن لم يكن ذلك عمليا. ودفع تعويضات عن ممتلكاتهم التي تركوها ورائهم في الوقت الذي يعيشون فيه في ظروف اقتصادية صعبة.

• مؤتمر أنابوليس

أصرت إسرائيل قبل انعقاد مؤتمر أنابوليس في نهاية شهر تشرين ثاني/ نوفمبر ٢٠٠٧م وخلاله على أن تحصل على اعتراف فلسطيني بأنها دولة لليهود، مما يعني إغلاق باب العودة للاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم المحتلة منذ عام ١٩٤٨م، وتمهيدا لطرد عرب إسرائيل. وأكد أولمرت رئيس حكومة إسرائيل أن أي مفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين بعد أنابوليس ستعتمد على اعتراف الفلسطينيين بدولة «إسرائيل» دولة للشعب اليهودي، أي أن تكون «دولة يهودية خالصة» بما يعني إنهاء حق العودة نهائياً، لأنه بهذا الاعتراف لن يكون لأي فلسطيني حق العودة في دولة أضحت «يهودية خالصة» باعتراف السلطة الفلسطينية.

- المقترحات غير الرسمية

أصدرت مجموعة من الشخصيات الفلسطينية والإسرائيلية برعاية وزارة الخارجية السويسرية وثيقة جنيف في الأول من تشرين ثاني/ نوفمبر ٢٠٠٣م. وعرفت الوثيقة باسم ياسر عبد ربه، وزير الإعلام الفلسطيني السابق، ويوسي بيلين وزير العدل الإسرائيلي السابق. وألغت وثيقة جنيف حق الفلسطينيين في تقرير المصير وحق العودة للاجئين الفلسطينيين، من خلال منح إسرائيل حق الاعتراض على أي مطلب بالعودة إلى داخل إسرائيل(١٢).

كما أصدرت مجموعة فلسطينية- إسرائيلية وثيقة (إكس أن بروفانس) ألغت فيها حق العودة. ومثّل الجانبَ الفلسطيني صائب بامية/ المستشار الاقتصادي للاتحاد العام للصناعات الفلسطينية، وعن الجانب الإسرائيلي البروفيسور أرييه أرنون والجنرال عاموس غلعاد. واعتبرت صحيفة هآرتس التي نشرت الوثيقة أنها وضعت في فرنسا في مدينة (إكس- آن- بروفانس) بعد مناقشات مطولة. وبحسب الوثيقة فإنها بحثت في قضية التعويضات التي يمكن أن تقدم للاجئين الفلسطينيين بدلا من تمسكهم بحق العودة. ووضعت الوثيقة بعض الأرقام لحل قضية التعويضات تصل إلى ٥٥-٨٥ مليار دولار، بمعدل ١٤-٢١ ألف دولار لكل لاجئ. أما المستشار الاقتصادي لرئيس الحكومة، البروفيسور منوئيل تراختنبيرغ الذي شارك في الاجتماع المذكور، فقد صرح لصحيفة هآرتس بأنه أحس للمرة الأولى بأن مشكلة اللاجئين ليست بهذه الفظاعة. وبحسبه فإذا كان بإمكان الإسرائيليين والفلسطينيين الجلوس براحة في غرفة واحدة لمناقشة البدائل، فمن الممكن مناقشة مواضيع

مشحونة أكثر. وأضاف أن أهمية وثيقة (إكس أن بروفانس) ليست في المعطيات الاقتصادية، وإنما بمجرد قدرة الطرفين على ترجمة لغة الإجحاف والحقوق التاريخية إلى لغة اقتصادية عملية، على حد قوله.

وكانت المجموعة الفلسطينية- الإسرائيلية قد تشكلت قبل ٥ سنوات بدعم من البروفيسور اليهودي الفرنسي زيلبر بنحيون. وتم تمويل نشاط المجموعة من الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي وجهات من مرساي وجنوب فرنسا، بالتنسيق مع مركز «بيرس للسلام» ومعهد الدراسات «داتا» في بيت لحم، وجامعة «بول سزان» في مرسيليا.

وبموجب المشروع فإن أعضاء المجموعة يقترحون أن يتمكن اللاجئون من الاختيار بين عدة بدائل: توطينهم في أماكن جديدة، ترميم أماكن السكن الحالية وتوطينهم فيها، تعويض بالأموال أو الممتلكات، أو العودة إلى منطقة يتم تحويلها إلى فلسطين في إطار تبادل مناطق مع إسرائيل. وبحسب وثيقة (إكس أن بروفانس)، فكل لاجئ يستطيع الاختيار بين البدائل، ويتم الاتفاق على إطار زمني لإنهاء العملية، تحت مراقبة وكالة دولية يتم تشكيلها لذلك. وتكون هذه الوكالة مسؤولة عن خيارات اللاجئين ويكون الاتفاق بين الدولتين الذي يضع القيود على الانتقال من مكان إلى آخر بالتنسيق.

وجاء أن تكلفة التوطين تصل إلى ٨-١٩ مليار دولار، وتتعلق بعدد اللاجئين الذين يختارون هذه الإمكانية. أما تكلفة الترميم والتطوير فتصل إلى ١٠-١٤ مليار دولار، وهي أيضا متعلقة بعدد اللاجئين الذين يختارون هذه الإمكانية(١٣).

وأصدرت مجموعة أخرى بمشاركة سري نسيبة وزياد أبو زياد (الأول

حمل ملف القدس بعد فيصل الحسيني والثاني محام شغل منصب وزير شؤون القدس في السلطة الفلسطينية) وإسرائيليين من مركز يافي للدراسات الاستراتيجية في جامعة تل أبيب، وشخصيات عامة وأكاديمية فلسطينية وإسرائيلية، وثيقة تتناول قضيتي القدس واللاجئين. واقترحت عودة اللاجئين إلى حدود الدولة الفلسطينية التي ستقام في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وفي الختام، ليس بالضرورة أن تنجح محاولات بعض الأطراف تغيير مواقفها من حق العودة، إذا أصر الفلسطينيون على عدم التنازل عنه. لأن المقاومة الفلسطينية التي بدأت قبل أكثر من نصف قرن، كان اللاجئون الفلسطينيون وقودها وعمادها. وأن منظمة التحرير الفلسطينية، التي قامت في عام ١٩٦٤م من أجل تحقيق هدفين أساسيين: تحرير الوطن المغتصب منذ عام ١٩٤٨م، وعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم التي طردوا منها. وهذان الهدفان تراجعا في السنوات الأخيرة، إذ اهتمت التسوية السلمية في الشرق الأوسط، منذ مؤتمر مدريد عام ١٩٩١م، على إزالة آثار العدوان الإسرائيلي على الدول العربية الذي تعرضت له في عام ١٩٦٧. علما بأن أي تسوية للقضية الفلسطينية والصراع العربي ــ الإسرائيلي، لا تساهم في حل قضية اللاجئين الفلسطينيين لن يكتب لها النجاح، لأن قضية اللاجئين هي جوهر الصراع في الشرق الأوسط. وبقاء المخيمات الفلسطينية بعد التسوية، يعني وجود الشاهد على ارتكاب الجريمة التي لحقت بالشعب الفلسطيني. وإسرائيل التي ترفض الاعتراف بمسئوليتها عن وجود المشكلة، تريد حلها خارج حدودها، لكي لا يؤثر ذلك على عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى

المناطق التي طردوا منها في فلسطين حسب القرارات الدولية.

وإذا كانت توجد بعض المشاريع التي تريد إلغاء حق العودة التي تناولتها الورقة، فإن هناك قرارات ومشاريع عديدة طالبت باحترام حق العودة، وبضرورة حل قضيتهم وعودتهم إلى ديارهم. وإن عدم نجاح تلك المشاريع- للآن- لن يؤثر على مستقبل حق العودة، لأن مشكلة اللاجئين هي جوهر القضية الفلسطينية، ومن دون حلها حلا عادلا لن يكتب لأي تسوية للصراع العربي- الإسرائيلي النجاح والاستمرار.

جدول يمثل إلغاء حق العودة اللاجئين في القرارات والمشاريع الدولية

القرارات الدولية ومشاريع التسوية	موقع قضية اللاجئين في القرارات الدولية ومشاريع التسوية
مشروع دلس/١٩٥٥م	ـــ توطين اللاجئين في الدول العربية. ـــ وعودة عدد محدد من اللاجئين إلى ديارهم.
مشروع جونسون/لا١٩٦٢م	ـــ العودة أو التعويض. ـــ واندماج العائد في المجتمع الإسرائيلي. ـــ تحسب قيمة التعويضات على أساس قيمة الممتلكات كما كانت في عام ١٩٤٨/١٩٤٧م، مضافا إليها الفوائد المستحقة. ـــ تساهم إسرائيل والولايات المتحدة ودول أخرى في توفير الأموال لدفع التعويضات. ـــ من حق إسرائيل أجراء كشف أمني على كل لاجئ يختار العودة إلى أرضه. ـــ يستفيد اللاجئون الذين لم يكن لهم ممتلكات في فلسطين من تعويض مالي مقطوع لمساعدتهم على الاندماج في المجتمعات التي يختارون التوطين فيها. ـــ من حق أي دولة الانسحاب من المشروع إذا وجدت فيه تهديدا لمصالحها الحيوية.
مشروع موسى شاريت/١٩٥٦م	ـــ استعداد إسرائيل لجمع الأموال اللازمة من اجل التعويض على اللاجئين الفلسطينيين. ـــ قبول للقرض الأمريكي من أجل المساهمة في إعادة إسكان اللاجئين وتوطينهم.
مشروع بورقيبة/١٩٦٥م	ـــ عودة اللاجئين إلى الدولة الفلسطينية حسب قرار التقسيم.
مشروع أبا إيبان/١٩٦٨م	ـــ عقد مؤتمر تحضره دول الشرق الأوسط والدول المساهمة في إغاثة اللاجئين ضمن إطار السلام الدائم ، من أجل العمل على دمجهم في المجتمعات الموجودين فيها.

مشروع السلام المصري/١٩٧١م	ــ توافق مصر على السماح لإسرائيل بالمرور في قناة السويس عندما يتم التوصل إلى تسوية لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين.
مشروع كارتر/١٩٧٧م	ــ تأمين وطن « Home Land » للشعب الفلسطيني. ــ على الدول العربية حل القضية الفلسطينية.
اتفاقيات كامب ديفيد/١٩٧٨م	ــ تضع مصر وإسرائيل مع بعض الأطراف المعنية إجراءات يتفق عليها للتنفيذ العادل والعاجل والدائم لحل مشكلة اللاجئين.
بيان البندقية الأوروبي/١٩٨٠م	ــ عدم اعتبار المشكلة الفلسطينية على أساس أنها مشكلة لاجئين فقط.
مبادرة ريغن /١٩٨٢م	ــ توافق الولايات المتحدة مع الشعور الفلسطيني السائد بقوة عندهم بأن قضيتهم هي أكثر من مسألة لاجئين.
مؤتمر مدريد/١٩٩١م	ــ تشكيل لجنة العمل الخاصة باللاجئين.
اتفاقية أوسلو/١٩٩٣م	ــ تأجيل قضية اللاجئين إلى المرحلة النهائية من المفاوضات.
معاهدة السلام الأردنية- الإسرائيلية/١٩٩٤م	ــ الوصول إلى حل عادل متفق عليه للجوانب الثنائية لمشكلة اللاجئين والمهجرين وفقا للقانون الدولي .وأن مشكلة اللاجئين الفلسطينيين هي مشكلة إنسانية .والتخفيف من حدة المشاكل الناجمة عن مشكلة اللاجئين على الصعيد الثنائي ، وإلى تسويتها في المحافل والمنابر المناسبة وضمن إطار اللجنة الرباعية المشتركة مع مصر والفلسطينيين ،والمجموعة متعددة الأطراف الخاصة باللاجئين.ــ تطبيق برامج الأمم المتحدة المتفق عليها والبرامج الاقتصادية الدولية الأخرى المتعلقة باللاجئين والنازحين بما في ذلك المساعدة في توطينهم .

* المصادر

١. الزرو، نواف، اللاجئون الفلسطينيون، قضية وطن وشعب، عمان، المؤسسة العربية الدولية للنشر، ٢٠٠٠م، ص٢١

٢. طعمة، جورج، قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين، والصراع العربي- الإسرائيلي، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٥م، ص٢١

٣. هيكل، محمد حسنين، وثائق إسرائيلية، مجلة وجهات نظر، القاهرة، أكتوبر، ٢٠٠٠م، ص٦.

٤. غازيت، شلومو، قضية اللاجئين الفلسطينيين: الحل الدائم من منظور إسرائيلي، بيروت، مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، عدد ٢٢، ربيع ١٩٩٥م، ص٨٦.

٥. بيريس، شمعون، الشرق الأوسط الجديد، عمان، دار الجليل، ط٢، ١٩٩٦م، ص١٨٥- ١٨٨.

٦. الخالدي، وليد، السنة الخمسون بعد قرار التقسيم، جريدة الحياة، لندن، ١٩٩٧/١١/٢٩م، وعلوان، محمد، اللاجئون الفلسطينيون: الحق في العودة، بحث قدم في ندوة مركز دراسات اللاجئين والنازحين والهجرة القسرية، جامعة اليرموك، ١٩٩٩/١٢/٦م، ص٣.

٧. الهور، منير، والموسى، طارق، مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية (١٩٤٧- ١٩٨٢م) بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٣م، ص٥١.

٨. المرجع السابق، ص٥٢-٦٣.

٩. تماري، سليم، مستقبل اللاجئين الفلسطينيين، أعمال لجنة اللاجئين في المفاوضات المتعددة الأطراف واللجنة الرباعية، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٦م، ص ١٥٠.

١٠. نوفل، ممدوح، قصة اتفاق أوسلو، عمان، الأهلية، ١٩٩٥م، ص٣٣١.

١١. Arzt, Donna E , Refugees into Citizens, A Council on Foreign Relations Book , New York ,١٩٩٦, P. ٦٨ .

١٢. صقر، محمد وآخرون، المعاهدة الأردنية- الإسرائيلية دراسة وتحليل، عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط، ١٩٩٤م، ص . ٣٢- ٣٥

١٣. جريدة الحياة، لندن، ١٩٩٦/٦/١٨م.

١٤. Http://www.swissinfo.com

١٥. هاشم حمدان، عرب ٤٨، ٢٠٠٧/١١/٢٤م.